

نموذج عقد استرشادي

عقد بيع مرابحة بضائع للأمر بالشراء

أبرم هذا العقد في / / ٢٠٠٢ م

(ويشار إليه فيما بعد بـ "العقد") بين كل من:

(١) شركة تساهيل للتمويل شركة مساهمة مصرية مقيدة بسجل تجاري رقم ٨٤٢٠٩ والكانن مقرها في ٢ شارع لبنان المهندسين - الجيزة ، والمرخص لها بمزاولة نشاط التمويل المتناهي الصغر وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بالهيئة العامة الرقابة المالية ويمثلها في هذا العقد الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة؛ وذلك من خلال فرعه الكائن برقم شارع قسم محافظة كود(.....) ، حيث فوض مدير الفرع الأستاذ، وذلك طبقاً لمحضر مجلس الإدارة بتاريخ بتفويض الرئيس التنفيذي في تفويض الغير في التوقيع على عقود التمويل المبرمة بين الشركة وعمالها المستهدفين.

ويشار إليه فيما بعد بـ "الشركة".

(٢) السيد/ه، إثبات شخصية رقم قومي مسلسل رقم صادر في، المقيم برقم شارع قسم محافظة المهنة أو الحرفة، نوع النشاط، طبيعته النشاط،

شركة / سجل تجاري رقم مكتب والكانن،

مركزها الرئيسي في ويمثلها قانون في التوقيع على هذا العقد السيد/.....

ويشار إليه فيما بعد بـ "العميل".

تمهيد

حيث تقدم العميل بطلب شراء بضائع بالمrabحة إلى الشركة محدداً فيه وصف البضائع التي يرغب في شراؤها من المورد مع الوعد بشراء هذه البضائع من الشركة وحيث تملك الشركة تلك البضائع من المورد وستقوم ببيعها للعميل على أساس التسليم الفوري والدفع المؤجل مع الالتزام بما تتضمنه هذا العقد من شروط واحكام.

ويعتبر التمهيد جزءاً لا يتجزأ من العقد ويعتبر مكملاً ومفسراً له.

وبعد أن أقر الطرفان بصحة صفتيهما قرين كل منهما وباهليتهما القانونية للتصرف والتعاقد، وبرضاء صحيح خال من العيوب فقد تلاققت إرادتهما واتفقا على إبرام هذا العقد وذلك على النحو الوارد فيما يلي:

مادة: ١-١

باعت الشركة بالمrabحة للعميل -الذي قد قبل ذلك - البضائع المبيعة المبينة أوصافها تفصيلاً في الملحق (.....) ويشار إليه فيما بعد بـ "المبيع".

مادة: ٢-١

فور توقيع العميل علي عقد المrabحة ترسل الشركة إلى المورد "إن تسليم بضائع" وفق الصيغة الموضحة بالجدول(....) حتى يتمكن العميل من تسلم البضائع من المورد، وعلى العميل أن يوقع على الإقرار بتسلم البضائع مطابقة للمواصفات وتسليم هذا الإقرار للمورد ليقوم بإرساله للشركة.

مادة: ٢-٢

يلتزم العميل بدفع ثمن المبيع الإجمالي شاملاً التكلفة الأصلية والربح (ويشار إليه فيما بعد بـ "الثمن الإجمالي") وأية مصاريف أخرى ينص عليها في هذا العقد وفق المذكور في الملحق (...). على أن يتم السداد النقدي بمقر الشركة أو أحد فروعها أو من خلال وسائل الدفع الالكتروني التي يعتمدها الشركة أو أي وسيلة تحصيل أخرى وفقاً لسياسة الشركة التي يتم إعلام العميل بها.

مادة: ٢-٢

أقر العميل بأنه عاين المبيع المعاينة التامة النافية للجهالة شرعاً ورضي بحالته حيث جاء مطابق للمواصفات تطابق كاملاً محققاً للغرض المقصود من التعاقد، وبأنه سيكون مسنولاً عن أية مخاطر تتعلق بالمبيع من تاريخ استلامه، وقد قبل اشتراط الشركة براءة ذمة الشركة من العيوب وأن الشركة ليس مسنولة عن أي عيب في المبيع، وفي حال ظهور أي عيب من العيوب الخفية في المبيع فإن له الرجوع به مباشرة على وكيل المصنع أو الشركة المصنعة في مصر وليس على الشركة.

مادة: ٣

التزم العميل بسداد كافة رسوم ومصاريف انتقال ملكية المبيع إليه وأية نفقات أخرى مرتبطة بهذا العقد.

مادة ١-٤

يحل الأجل ويكون إجمالي باقي المبلغ المؤجل مستحقاً للشركة مطالبة العميل والكفلاء المتضامنين بسداد باقي إجمالي المبلغ المؤجل فوراً في الحالات الآتية .

(١-١-٤)

إذا فقد العميل أو الكفلاء المتضامنين أهليتهم القانونية أو اشهار إفلاسهم أو إعسارهم أو الوفاة أو خضوعهم للحراسة أو توقيع الحجز على الأموال أو الترحيل أو منع أي منهم من التصرف فيها أو انقضاء الشخصية الاعتبارية أو الاندماج أو التصفية.

٢-١-٤

إذا أضعف بفعله إلى حد كبير ما أعطى للشركة من ضمان خاص.

(٣-١-٤)

إذا لم يقدم للشركة ما وعد في العقد بتقديمه من الضمانات.

(٤-١-٤)

إذا تخلف العميل عن سداد قسطين متتالين من الأقساط المستحقة في مواعييدها المحددة.

(٥-١-٤)

إذا تبين أن العميل أو الكفلاء المتضامنين قدموا للشركة معلومات أو ضمانات غير صحيحة.

(٦-١-٤)

إذا تم اتخاذ إجراءات نزع الملكية أو توقيع الحجز الإداري أو البيع الجبري على المشروع الممول.

مادة: ٢-٤

يجوز للشركة اعتبار الأجل حالاً ويكون إجمالي باقي المبلغ المؤجل مستحقاً للشركة بحيث يحق للشركة مطالبة العميل والكفلاء المتضامنين بسداد باقي إجمالي المبلغ المؤجل فوراً إذا تم تغيير النشاط، تغيير العنوان، أو تغيير أرقام التواصل ولم يتم إبلاغ الشركة بذلك في حينها.

مادة(١-٥)

اتفق الطرفان على أن يقوم العميل بتقديم الضمانات المذكورة في الملحق (....) من هذا العقد .

مادة(٢_٥)

اتفق الطرفان على أنه من حق الطرف الأول أن يطلب من الطرف الثاني تقديم كفلاء للتمويل .

مادة ٦-١:

يشكل هذا العقد وكافة المستندات التعاقدية ذات العلاقة بهذا العقد الاتفاق الكامل بين الطرفين فيما يخص مضمونه، ويلغى ويعلى علي كافة التعاقدات والترتيبات السابقة عليه فيما بين الطرفين، فيما يخص ذات الضمون، ولن يكون ملزماً لأي من الطرفين أي تعديل من احكام هذا العقد إلا إذا تم كتابة ووقع من الممثل المفوض من كل طرف.

مادة ٦-٢:

في حالة صدور حكم ببطالان أحد بنود هذا العقد فإن ذلك لا يؤثر على باقي البنود، في ضوء ذلك على الطرفين حينئذ البدء في التفاوض بحسن نية على بند جديد يرضي الطرفين ليحل محل البند الذي تم إبطاله، على أن يكون البند الجديد معبراً عن إرادة الطرفين الأصلية عند التعاقد على قدر الإمكان.

مادة ٦-٣:

ستظل أحكام هذا العقد ملزمة لطرفيه والخلف العام والخاص لكل ١ منهم.

مادة ٦-٤:

في حالة ما إذا امتنع أحد الطرفين عن اقتضاء حق من حقوقه في أي وقت ولاي سبب لا يعد ذلك تنازلاً عن الحق المذكور أو مانعاً لاقتضاء هذا الحق في أي وقت مستقبلاً.

مادة (٦-٥):

تكون كافة الإخطارات المتعلقة بهذا العقد كتابة ويتم إرسالها إلى الطرف المعني بخطاب مسجل بعلم الوصول، أو تسلم بطريق اليد مقابل توقيع بالاستلام، يسري أثر الإخطار من تاريخ استلامه ويحق لأي من الطرفين تغيير عنوانه ولكن يشترط إخطار الطرف الآخر بذلك.

يتعين أن تصدر كافة المراسلات أو الموافقات أو الادعاءات أو المطالبات أو المراسلات الإلكترونية أو المراسلات الأخرى وفقاً لهذه الاتفاقية - في صورة كتابية وموجهة إلى العنوان الذي يتم تحديدها كتابة من قبل الطرف المتلقي.

- يجب أن يتم تسليم كافة المراسلات باليد أو عن طريق البريد السريع -المدفع المسبق- أو الفاكس مع إخطار يؤكد الإرسال (أو البريد المسجل) مع إعادة إشعار الوصول.

تسري المراسلات من تاريخ استلام الطرف المتلقي لها وبشرط التزام الطرف المرسل بأحكام هذا المادة .

ويعتبر أي إخطار من هذا القبيل قد سلم من وقت استلامه متى تم التسليم باليد.

بعد مرور ٨ ساعة من تاريخ إيداعه بالبريد في حالة إرساله عن طريق البريد السريع مدفوع التكلفة

مقدماً.

بعد مرور خمسة أيام من تاريخ إيداعه بالبريد في حالة إرساله عن طريق البريد المسجل؛ وعند استلام المرسل لتأكيد مطبوع بأن الفاكس قد أرسل بدون خطأ في حالة إرساله عن طريق الفاكس.

مادة ٦-٦:

بدون الإخلال بأي من الشروط والأحكام الواردة في هذا العقد، لا يجوز للعميل أن يحيل أو يفوض أو يسند من الباطن أيأ من حقوقه أو التزاماته الواردة في هذا العقد دون الموافقة الكتابية المسبقة من الشركة، ومن المتفق عليه أن الموافقة المطلوبة لن تمنع إلا لأسباب جدية.

مادة ٧:

تكون الشركة قابلة للبيع للعميل بتقديم الشركة هذا العقد إلى العميل لتوقيع، ويكون توقيع المفوض من قبل الشركة على هذا العقد لمجرد توثيق ذلك القبول إن كان توقيعه لاحقاً لتوقيع العميل.

مادة (٨):

في حالة وجود أي تأخير في سداد أية الغ مستحقة بدون عذر شرعي بموجب هذا العقد، وأنه قد حدث على سبيل المماثلة -وفي هذه الحالة إن العميل يلتزم بدفع مبلغ إضافي للشركة تعويضا عن الضرر الفعلي، ويتم احتسابه بواقع ٠.٠٠٠% من مبلغ القسط المتأخر فيه، وللشركة التصرف في كل أو جزء من هذا التعويض في الخيارات تحت إشراف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة .

وعلى أن يتم اخطار العميل بضرورة دفع التعويض لكل قسط على حده _ أولا بأول _ عند سداد قيمة القسط المسدد من أصل التمويل المتأخر ويجوز تحصيلها مع القسط التالي وفق رغبة العميل .

مادة (٩):

تلتزم الشركة بقبول طلبات عملائها بالسداد المعجل وبما لا يتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية تحت اشراف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالشركة مطلبات وقرارد ممارسة النشاط الصادرة من هيئة الرقبة المالية.

مادة ١٠-١:

إذا تقدم الطرف الثاني بطلب تعديل مواعيد السداد أو جدولة التزاماته بموجب هذا العقد ف يتم دراسة الحالة المقدمة وإعداد تقرير بشأنها وينظر فيه إلى انتظام العميل في السداد خلال الفترة السابقة وأسباب الجدولة وشروط الطرف الأول لإعادة الجدولة.

مادة (١٠-٢):

يشترط لإعادة جدولة المبالغ المتبقية مرور ٥٠ ٪ من مدة التمويل الممنوح، ولا يتم زيادة قيمة التمويل بزيادة الأجل.

مادة (١٠-٢):

يتم عمل الجدولة بعد حساب الأقساط المتأخر في سدادها، ويلتزم العميل بدفع مبلغ إضافي للشركة تعويضا عن الضرر الفعلي (إن وجدت) وللشركة التصرف في كل أو جزء من هذا التعويض في الخيارات تحت إشراف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة.

مادة (١٠-٤):

تعتمد تقارير الجدولة من المختص في الشركة، وترسل صورة منها إلى المختصين بالحسابات والمتابعة والتحصيل.

مادة (١٠-٤):

في حالة التعثر وعدم الالتزام بعد اعادة الجدولة يتم اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة.

مادة (١١):

يجوز للشركة أن تحيل أو تفوض أو تسند من الباطن أيًا من حقوقها و/أو التزاماتها المترتبة على هذا العقد لصالح الغير دون توقف ذلك على موافقة الطرف الثاني، حيث يعد هذا البند موافقة صريحة وقبول الطرف الثاني لتلك الحوالة ونفاذها في مواجهته ومواجهة الغير في الحال أو مستقبلا والا يتم أي تعديل في شروط التمويل الممنوحة للعملاء المحال أرضدتهم أو توقيعات السداد أو غيره، ويتعهد الطرف الأول، بعدم مطالبة العملاء بالسداد المعجل والا يكون السداد في مقر بيع أكثر من كيلومتر عن المتر المتفق على السداد من خلاله قبل حوالة المحفظة.

ماده ١٢

تسرى علي هذا العقد قوانين جمهورية مصر العربية فيما لم يرد به نص، وعليه تسري احكام القانون بشأن نشاط ولأحتته التنفيذية وتعديلاته (إن وجدت) على هذا العقد وتعتبر مكملة له وتختص بالفصل في أي نزاع قد ينشأ بخصوص تفسير أو تنفيذ أي بند من بنود هذا العقد، وذلك بما لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية كما تحددها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة.

مادة ١٣:

وكل نزاع ينشأ بخصوص هذا العقد يكون من اختصاص المحاكم الكائن بدارئتها المركز الرئيسي للشركة-الطرف الأول وفقا لنصاب ونوع التقاضي ويتحمل الطرف الثاني وحده تكلفة المصروفات القضائية وأتعاب المحاماة وفقا لمستوى الإجراء ونوع النزاع ودرجته حال خسارته إياه وصدر الحكم لصالح الشركة -الطرف الأول-.

- ويجوز باتفاق الطرفين في حالة نشوء أي خلاف بين الطرفين -لا قدر الله تعالى أن يخضع هذا العقد لأحكام لجنة فض المنازعات التابعة لهيئة الرقابة المالية، أو المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية.

ماده ١٤

تكون هذا العقد من (١٤) مادة بما فيها هذه المادة ويجب ان يرفق بالعقد المرفقات الموضحة أدناه وعددها (٤) وقد حرر هذا العقد من نسختين موقعه من الطرفين حسب الاصول، ويكون لكل طرف نسخه وتسلم هذه النسخ للطرفين فور التوقيع. واشهاداً على ماتقدم، تم توقيع بالتاريخ المبين في صدر هذا العقد .

المرفقات

- طلب شراء بضاعة المراجعة يحتوي علي بيانات العميل متضمنا الوعد الملزم غير القابل للالغاء ومواصفات البضاعة وكمياتها وثمنها وفترة سريان السعر والضمانات المقدمة من طلب التمويل والقرارات اللازمة للالتزام من العميل .
- طلب شراء البضاعة من المورد/البائع واجراءات معاينة البضاعة والتسلم وتاريخها والاطار بقبول المورد البيع للشركة والحق في التصرف.
- ملاحق خاصه بتفصيلات العقد (مواصفات المبيع- ثمن المبيع وطريقة حساب الاقساط -الضمانات -أذن التسليم للبضاعة _ اقرار العميل بالاستلام .
- ايه مرفقات اخري يتطلبها العقد من الناحية القانونية او الشرعيه .

محرر العقد
د. محمد احمد محمد طه
مدير المبيعات
م. محمد احمد محمد طه
مدير المبيعات